بيان صحفي

٦ نوفمبر ٢٠٠٨

قرر البنك المركزي المصري الإبقاء على أسعار الفائدة على الإيداع لمدة ليلة واحدة وسعر الإئتمان والخصم لديه دون تغيير عند ١١,٥% سنوياً.

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ٦ نوفمبر ٢٠٠٨ الإبقاء على أسعار الفائدة الأساسية للبنك المركزي دون تغيير عند ١١,٥% للإيداع و ١٣,٥% للإقراض.

شهدت الأسواق المالية العالمية اضطرابات شديدة خلال الستة أسابيع الماضية ، مما أدى إلى تدخل العديد من البنوك المركزية في الدول المتقدمة والناشئة في أسواقها مستخدمة كافة الأدوات المتاحة لديها لمواجهة نقص السيولة الناجمة عن تلك الاضطرابات في سبيل استعادة الاستقرار في أسواقها.وبالنسبة لمصر فقد كان تأثر الجهاز المصرفي المصري محدوداً في ضوء القواعد الرقابية التحوطية على البنوك العاملة في مصر وتوافر السيولة في السوق المحلية. وعلى صعيد آخر ، فمن المتوقع انحسار الضغوط التضخمية المحلية نتيجة لانخفاض الأسعار العالمية للسلع الأولية خاصة الغذائية والتأثير المتوقع على نمو الاقتصاد المحلى في ظل تراجع معدلات نمو الاقتصاد العالمي .

التضخم المحلى والنمو الاقتصادي

لأول مرة منذ نوفمبر ٢٠٠٧، تراجع المعدل السنوي للتضخم وفقاً للرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين ليصبح ٢١,٥% في سبتمبر ٢٠٠٨ مقابل ٢٣,٦% في أغسطس ٢٠٠٨ نتيجة الانخفاض في تضخم الغذاء المحلى من ٣١% إلى ٢٥%. وعلى الرغم من أن التضخم مازال مرتفعاً ، إلا أن معدله الشهري شهد تراجعاً من متوسط ٢,٢٧% ما بين يناير وأغسطس ٢٠٠٨ إلى ٠,٢٧% في سبتمبر ٢٠٠٨. ويأتي ذلك في ضوء انخفاض الأسعار العالمية للغذاء وتراجع الضغوط التضخمية المحلية.

وبصفة عامة ، فإن المخاطر التي يمكن أن تفضي إلى زيادة معدل التضخم التي تمت مناقشتها في الإجتماع السابق للجنة السياسة النقدية قد تضاءلت على خلفية الإنخفاض الواضح في الأسعار العالمية للسلع الغذائية وتوقع مزيد من إنخفاض تلك الأسعار في ضوء التباطؤ

المتوقع في النشاط الاقتصادي العالمي، وانعكاس ذلك على نمو الاقتصاد المحلى. وفى ظـل هذه التطورات فإن توقعات التضخم في مصر أصبحت أفضل مما سبق .

وعلى الرغم من أن التباطؤ المتوقع في الإقتصاد العالمي سوف يـؤثر سـلباً علـى الصادرات المصرية من السلع والخدمات ، فإن قوة الدفع التي تم إكتسابها على مدار السنوات الثلاث الماضية سوف تسهم في تخفيض حدة التباطؤ في الإقتصاد المصري.

إلا أن إمتداد فترة وشدة التباطؤ في الإقتصاد العالمي عما هو متوقع حاليا قد يـشكل مخاطر يمكن أن تفضي إلى إنخفاض نمو الإقتصاد المصري وعليه فإن البيانات المتاحة على مدار الشهور القليلة القادمة ذات أهمية بالغة لتقييم مستوى النمو المحلى مستقبلاً.

الجهاز المصرفي

تجنب الجهاز المصرفي المصري الأضرار الناشئة عن الاضطرابات المالية العالمية، ويرجع ذلك أساساً إلى أن توظيفات البنوك المحلية كانت محدودة للغاية لدى المؤسسات المالية العالمية التي تأثرت بدرجة كبيرة من الأزمة المالية العالمية الراهنة . كما أن البنوك المحليـة ليس لديها إستثمارات في أصول عالية المخاطر مثل منتجات الائتمان الهيكليـة أو المـشتقات المالية ذات الطبيعة الخطرة مما أدى إلى الحفاظ على أصول البنوك المحليـة آمنـة . هـذا بالإضافة إلى أن الرقابة المصرفية الفعالة التي يقوم بها البنك المركزي المصري بما في ذلك المتابعة الرقابية التحوطية - التي تم تدعيمها وزيادة فعاليتها وفقاً لبرنامج إصـلاح القطـاع المصرفي الذي تبناه البنك المركزي المصري بدءا من عام ٢٠٠٤- لعبت دوراً رئيسياً فـي ضمان سلامة الجهاز المصرفي المصري في ظل الأزمة المالية العالمية الحالية.

وقد ساعد على استقرار الجهاز المصرفي المصري ارتفاع مستويات السيولة لديـه ، بالإضافة إلى أن ودائع التجزئة تمثل أكثر من ثلثي التزامات الجهاز المصرفي المصري ويعد التمويل من البنوك الخارجية طفيفاً وبالتالي جاء التوسع في القروض أساساً من الودائع المحلية دون الاعتماد على التمويل من الأسواق الخارجية. وبصفة عامة فان نـسبة القـروض إلـى الودائع تمثل ٥٥%، ويشير تحليل أصول البنوك العاملة في مصر إلى أن الجانب الأكبر منها قصير الأجل .

ومن جهة أخرى تحصل المؤسسات المصرية الكبرى على معظم تمويلهـا محليـاً ، الأمر الذي جنب تلك المؤسسات بدرجة كبيرة تبعات التقييد في منح الائتمان في أسواق النقـد العالمية وارتفاع تكلفة ذلك التمويل، وبالتالي يمكن وصف الجهاز المصرفي المصري بأنه ذو سيولة عالية وتتوافر لديه معدلات كفاية رأس مال مرتفعة.

وإضافة إلى ما تقدم فان أسواق النقد والصرف الأجنبي في مـصر تعمـل بطريقـة منتظمة وتتمتع بسيولة عالية.

وبناء على ذلك تتوافر المقومات الأساسية اللازمة للجهاز المصرفي المصري ليستمر في تأدية وظائفه المتوقعة لدفع عجلة النمو الإقتصادي.

توجهات السياسة النقدية

ترى لجنة السياسة النقدية أن المستوى الحالي لأسعار الفائدة الأساسية يدعم إسـتقرار الأسعار، غير أن عدم التأكد الذي يكتنف مدى التراجع في الطلب الخارجي يمكـن أن يـؤدي إلى زيادة مخاطر الإنخفاض في معدل نمو الإقتصاد المحلي. هذا وسوف تأخذ اللجنـة فـي الإعتبار تخفيض أسعار الفائدة عندما يتطلب الأمر ذلك مـن أجـل منـع إنخفـاض النمـو الإقتصادي المحلي عن المعدل الأقصى غير التضخمي.

الدكتورة/ رانيا المشاط
وكيل المحافظ المساعد-وحدة السياسة النقدية
ت: ٢٧٧٠١٣١٥
بريد إلكترونى : monetary.policy@cbe.org.eg